الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

إن أسرة جريدة الراية إذ تهنئ أمتنا الإسلامية بحلول شهر رمضان المبارك، شهر الجد والاجتهاد، شهر الصبر والجهاد، حيث تُضاعف الأجور وتُرفع الدرجات؛ فإنها تستنهض همم المخلصين في جيوشنا بألا يدَعوا شهر رمضان هذا يغادرهم إلا وقد أعطوا النصرة لحزب التحرير بإمرة العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة؛ لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، فيكون مقامهم بين المسلمين كمقام كبار الأنصار من أهل المدينة المنورة، ورضوان من الله أكبر.

اقرأ في هذا العدد:

- جزيرة إبستين ليست فضيحة عابرة بل حقيقة مبدأ ...٢
- ما هي مشكلة العالم اليوم؟ ...٢
- إحكام يهود قبضتهم على الضفة الغربية سياسة تهجير ممنهجة ...٣
- روسيا بعد الحرب الطويلة دولة مُستنزَفة أم أكثر خطورة ...٤
- الديمقراطية بين الوهم والحقيقة...٤

/AlraiahHT @ht_alrayah /c/AlraiahNet /alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء 1 من رمضان 1447هـ الموافق 18 شباط/فبراير 2026م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: 587 عدد الصفحات:4 الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

آسيا الوسطى وآفة القروض

بقلم: الأستاذ أحمد هادي

كانت آسيا الوسطى منذ القدم إقليماً واحداً ودولة واحدة، وكانت أراضيها شديدة الخصوبة، وشعبها موحداً في العقيدة، يعتنق العقيدة السُّنِّيَّة، ويلتزم بالمذهب الحنفي. وقد كانت هذه المنطقة إقليماً غنياً مزدهراً، يتميّز بمستوى عال من الحضارة والثقافة، وتنعم شعوبه بالرخاء والازدهار.

كان العالم بأسره ينظر إلى آسيا الوسطى على أنّها دولة واحدة متكاملة وإقليماً واحداً غنياً واسع الثروات. وعندما اجتاحها الروس، واصلوا الاحتلال والتوسع العسكري حتى تمكّنوا من إخضاعها والسيطرة عليها بالكامل. وبعد أن أحكموا سيطرتهم التامة عليها، قاموا بتقسيمها بصورة مصطنعة إلى خمسة كيانات، وذلك لتسهيل إدارتها والتحكم بها.

حوَّلت روسيا آسيا الوسطى إلى حديقة خلفية غنيّة بالمواد الخام تابعة لها، وجعلت من كل دولة فيها مستعمرة منفصلة، بحيث لا تستطيع أن تطوّر نفسها ذاتياً ولا أن تنتج صناعات مستقلة خاصة بها. وقامت بتحويل شعوب المنطقة إلى مجرّد أياد عاملة مهمتها تزويدها بالمنتجات الزراعية والمواد الأولية. فخصّصت أوزبيكستان لزراعة القطن، وكازاخستان لزراعة القمح، وقرغيزستان لتربية الثروة الحيوانية، وطاجيكستان لإنتاج الفواكه والخضروات، وتركمانستان لتربية الماشية. كما قامت بنهب جميع الثروات المعدنية في آسيا الوسطى، وأخذتها كمواد خام لتُصنَّع في مصانعها، دون أن يكون لشعوب المنطقة نصيب حقيقي من التصنيع أو القيمة المضافة.

حتى بعد عام ١٩٩١م، وعلى الرغم من أن آسيا الوسطى نالت استقلالها الشكلي عن روسيا، إلّا أن روسيا ما زالت تنظر إليها بوصفها قاعدة للمواد الخام وحديقة خلفية لها.

وبعد أن حصلت دول آسيا الوسطى على الاستقلال، انهارت المنظومة الشيوعية المفروضة قسراً، بما في ذلك عقيدتها السياسية ونظامها الاقتصادي، فتفكّك كل شيء، وخرجت الأوضاع عن مسارها الطبيعي. ونتيجةً لذلك، اضطر عشرات الملايين من الناس إلى مغادرة بلادهم بحثاً عن فرص العمل والرزق، فتحوّلوا إلى عمّال مهاجرين في روسيا، وتركيا، وكوريا الجنوبية، وغيرها من الدول.

وأمام التفكّك الشامل الذي أصاب هذه المنطقة وتحوّلها إلى دول فقيرة منهكة، بدأ قادتها يمارسون سياسة الاستجداء، طالبين القروض من الدول الغربية، ومن روسيا وأمريكا والصين.

وقد شرعت الدول الغربية وأمريكا في تقديم القروض بشروط قاسية للغاية وبعد فترات انتظار طويلة ومهينة، وكانت من أبرز شروطها إنفاق هذه القروض في قطاعات غير إنتاجية لا تدر عائداً اقتصادياً حقيقياً، مثل بناء الطرق أو مشاريع تزويد الناس بالمياه.

ولضمان تنفيذ هذه الشروط، قامت تلك الدول بإرسال خبرائها ومراقبيها لمتابعة كيفية صرف القروض والإشراف المباشر عليها. وفي الواقع، لم يُنفَق من تلك القروض سوى نحو ثلاثين في المائة فقط، بينما جرى تعليم قادة الدول كيفية فتح شركات أوفشور في الخارج وأساليب اختلاس الأموال وتحويلها.

وهكذا، أُلقي عبء الديون على كاهل الشعوب، ديون يستحيل سدادها، في حين كانت الديون الخارجية للدولة تتفاقم يوماً بعد يوم، بينما كان الحكام يرهنون الثروات الطبيعية والمعدنية للحصول على قروض جديدة، ثمّ وعندما يحين الوقت، كانوا يفرّون إلى دول أجنبية ويتركون البلاد غارقةً في ديونها وأزماتها.

..... التتمة على الصفحة ٣

حزب التحرير حزب مبدئي يسير سوياً على صراط مستقيم لا تنقصه أفكار ولا تُعييه الأعمال

بقلم: المهندس خليل عبد الرحمن

تحت عنوان "الإشغال اليومي للسيطرة على الأتباع"، نشر الكاتب عبد الله الجديع مقالا عبر صحيفة الوطن السعودية وموقع العربية وغيرهما، تحدث فيه عن مؤامرة قيام الأحزاب بإشغال أتباعهم بحيثيات وأفكار وأحداث مصطنعة ومُبالغ فيها من أجل ضمان بقائهم تحت السيطرة ومنشغلين بعيدا عن التفكير والتأمل في الغاية والمنهج. وضرب مثالا على ذلك حزب التحرير، واستغل ذلك مدخلا لكيل التهم والتعيّب على الحزب ومهاجمته دون أن يسوق أدلة أو إثباتات على افتراءاته وما ذهب إليه، بل برز عنده غاية الإعابة على الحزب حتى لو خالف المنطق السليم، فمثلا وصف الحزب بـ"الشيخوخة" بدلا من أن يقول "العَراقة" والتي هي مصطلح ينطبق على الجماعات التي تستمر وتواصل عملها لعقود طويلة أو حتى قرون فتكتسب خبرة كبيرة وعراقة تجعلها رقما صعبا لا يمكن تجاوزه، وهو شيء تمدح به ولأجله الجماعات لا تُذم، ولكن الكاتب استخدم مصطلح الشيخوخة بدلا من العَراقة وكأن حزب التحرير رجل واحد أو بضعة رجال كبروا وشاخوا ولم يعودوا يقوون على القيام بشيء! مع أن المشاهد المحسوس يكذب هذا الزعم بل الافتراء ويدحضه، وحتى أعداء الأمة الإسلامية ومراكز أبحاثهم المعتبرة أكدوا على انتشار حزب التحرير وتوسعه في أكثر من ٤٠ دولة عبر العالم، وبروزه في مناطق كقوة حزبية أولى.

وعودة على فكرة الإشغال أو التلهي، فهذه مسألة نتفق مع الكاتب في خطورتها إن وُجدت لدى حزب التحرير أو غيره من الجماعات، بل وسبق أن حذر حزب التحرير في أدبياته من التلهي بمعارضة الأمور الشكلية والجزئية لدى الأنظمة القائمة في البلاد الإسلامية أو التلهي بالأعمال الفرعية التي هي في الحقيقة تخدم هذه الأنظمة وتصرف الأنظار عن التغيير الجذري الذي تحتاجه الأمة الإسلامية، وهو ما حرص حزب التحرير عليه في مسيرته الكفاحية الطويلة فجعل الغاية من عمله صوب عينيه في كل أسلوب أو وسيلة أو نشاط، ولم يسمح لنفسه بأن ينصرف إلى حيث يريد حكام دول الضرار والغرب الكافر المستعمر، بأن يشتغل ببسائط الأمور وتفاصيل الأحداث، والتي غالبا ما كانت الأنظمة الخائنة تصطنعها لإلهاء الشعوب، وهو ما كان بحد ذاته محلا لقصيري النظر للإعابة على الحزب لكونه لا يترك فكرته وطريقته ويحصر نشاطه فيما يؤدي إلى تحقيق تلك الغاية بشكل مباشر، حتى وصفه البعض بالجمود!

فمسألة التلهي أو الإلهاء إنما تكون لدى الجماعات المصطنعة أو الخاوية من الأفكار المبدئية أو المرتبطة بالأنظمة، والتي تستعملها كمخدر للشعوب، أما حزب

..... التتمة على الصفحة ٣

كيان يهود يصادق على قرارات لتهجير أهل الضفة!

صدَّق المجلس الوزاري المصغر في كيان يهود (الكابينت) على قرارات من شأنها تسريع الاستيطان في الضفة الغربية، عبر رفع القيود أمام بيع أملاك فلسطينية ليهود، والسماح بالهدم في مناطق السيطرة الفلسطينية، إضافة إلى نقل صلاحيات التخطيط في مدينة الخليل ومحيط الحرم الإبراهيمي وبيت لحم إلى كيان يهود.

وفقا للمكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة (فلسطين) فإن هذه القرارات هي غاية في الخطورة، حيث ستجعل للمستوطنين وجوداً في قلب تجمعات أهل فلسطين، وليس فقط على أطرافها، وستكون بطبيعة تنفيذها احتكاكات دموية، وباباً لمزيد من عدوان المستوطنين وأضعاف ما يجري حاليا، وذلك لتحويل حياة أهل الضفة إلى جحيم لا يطاق، حتى لا يأمن أحد منهم على نفسه وأهله، ودفعهم دفعاً إلى الهجرة والرحيل.

وإن ما يتعرض له أهل فلسطين من تضييق واجتثاث من أرضهم، وبسط الكيان الغاصب يده فوق أنفاسهم وبيوتهم وأراضيهم تعينه عليه سلطة ارتمت في أحضانه من أول يوم وتحميه أنظمة ربطت وجودها بوجوده، كل ذلك لا يترك خياراً أمام الأمة إلا أن تتحرك، فإن التعويل على صمود أهل فلسطين هو تعويل على صمود الضحية أمام جزارها، بل إن رجاءنا في الله القوي العزيز أن يشرح صدور أولي القوة والمنعة من الأمة ليغيروا المشهد بدفع من جماهير الأمة، وأن يقلبوا الطاولة ويطيحوا بمن يحمي كيان يهود قبل أن يطيحوا بالكيان نفسه، بل إنهم قادرون على تغيير مشهد العالم كله وليس مشهد فلسطين وحدها إن صدقوا الله في أمرهم، فأمة خرجت من عمق الصحراء ثم فتحت فارس والروم ثم دانت لها الدنيا لا تعجز عن تحرير فلسطين وكتابة سطور التاريخ من جديد حتى تدين الأرض كلها بدين الله، ويحققوا بشارة رسول الله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِي الْأَرْضَ، فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا» رواه مسلم

إنه وعدٌ غيرُ مكذوب

إن الحقيقة الواضحة وضوح الشمس في رابعة النهار أنه إذا غابت أحكام الله عز وجل عن حياة الناس، سيطرت عليهم أحكام أعوان الشياطين، فأذلتهم وأورثتهم الضنك وشظف العيش، ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾.

إن البشرية اليوم تحتاج إلى دولة تقيم الإسلام وتطبق شرعه وتكرم الإنسان وتخرجه من ضلالات وجاهلية النظام الديمقراطي إلى رحابة الإسلام وأحكامه القويمة المستقيمة، ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

لما مات رسول الله ﷺ لم يلجأ الصحابة إلى الدول الأجنبية لكي يحلوا مشاكلهم ويضعوا لهم نظام حياتهم، ولم يرتهنوا إلى الفرس أو الروم ليكونوا عملاء لهم وينفذوا سياساتهم، كحال حكام المسلمين، وإنما التزموا أمر رسول الله ﷺ بعقد البيعة لخليفة يخلفه ﷺ في منصب الحكم لإقامة الدين وسياسة الدنيا بالإسلام؛ اجتمعوا فاختاروا من يحافظ على شريعة الله ويسوسهم بالإسلام. فبايعوا أبا بكر الصديق رضي الله عنه الذي تولى الحكم في ظرف صعب والأمة في محنة حقيقية. إلا أنه أقام الدين وطبق الشرع ورفع راية الإسلام بعزة المؤمن وثقته بالله عز وجل، ولم يتنازل عن أي حكم من أحكام الله تعالى، بل قال: "أينقص الدينُ وأنا حي؟! والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه".

هذا هو الواجب الشرعي على أمة الإسلام؛ إقامة الدولة كما أقامها رسول الله ﷺ، والتي تطبق الإسلام وتوحد المسلمين، وتنتزع السلطان من المجرمين المغتصبين، وتنتصر للمستضعفين، وتجاهد فتقضي على المعتدين، ولا تتنازل عن أي حكم من أحكام شريعة الله رب العالمين.

دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؛ فهي المخرج والعلاج الجذري الذي سيغير وجه العالم الذي يئن تحت وطأة الظلم والفساد والفوضى والخراب، والتي تقضي بإذن الله تعالى على نفوذ وسيطرة الكافرين المستعمرين وعملائهم الساقطين التافهين.

شروط سقوط الغرب قد اكتملت

قال رئيس الوزراء الكندي، مارك كارني إن النظام العالمي انتهى ولن يعود، وعلى الدول متوسطة القوة تجنب الوقوع فريسة. وصرح كارني خلال مؤتمر دافوس الاقتصادي بأنه عندما تصبح القواعد لا تحميك، فعليك أن تحمي نفسك. (سكاي نيوز عربية)

الرائد: **إن هذا الإقرار من قلب قلاعهم ليس إلا شهادة احتضار لمنظومةٍ قامت على امتصاص دماء الأمم، واعتراف بأن غابة القوانين التي صنعوها لم تعد تكفي لستر عورات ظلمهم وفشلهم.**

فإن شروط السقوط قد اكتملت؛ بوقوع النخبة في مستنقع إشباع شهواتهم الشيطانية بسلب الإنسان كرامته وفقدان أهله ومن تبعهم والنخب المستهدفة منهم اليقينَ بعدم صلاح نظام المبدأ الغربي لقيادة البشرية ورعاية شؤون حياتهم وتنظيمها ولا بأي شكل من الأشكال لأن قواعده تأسست على أساس سحق الناس وإشقائهم.

كما أن شروط النهوض قد استوفيت؛ بوجود المبدأ الصافية فكرته، والواضح وضوحاً تاماً في طريقته لاستئناف الحياة الإسلامية، وإخلاص حَمَلته الذين طوعوا شهواتهم لتسير وفق عقيدتهم.

raya_no_587_1R.indd 1 16.02.2026 12:37:43

نظرات سياسية

جزيرة إبستين ليست فضيحة عابرة بل حقيقة مبدأ

بقلم: الأستاذ أحمد زكريا الضلع

ليس عجبا أن يرتكب الغرب الجرائم، بل العجب أن يتفاجأ الناس وكأن الغرب لم يكن يوما مجرما، وكأن تاريخه ليس سلسلة متصلة من القتل والنهب والاحتلال والاغتصاب السياسي والإنساني، من العراق إلى أفغانستان ومن سوريا إلى غزة، ملايين القتلى والمشردين والمكسورين نفسيا وجسديا ولم يهتز إحساس العالم "الحر"، أما حين تفضح جزيرة صغيرة مارس فيها أصحاب النفوذ جرائمهم بالسر تقوم القيامة الإعلامية رغم أن الجريمة ليست جديدة على هذا النظام الرأسمالي بل متجذرة فيه. جزيرة إبستين ليست استثناء بل نموذج مصغر للعالم الذي يحكمه الغرب المتوحش.

الخطأ ليس في المكان ولا في شخص إبستين وحده ولا حتى في الجريمة نفسها، الخطأ والشذوذ في المبدأ وفي المنظومة الدولية التي ترى الإنسان سلعة للاستغلال: طفلاً للمتعة، امرأة للإعلان، شعباً للنهب، دولة للاحتلال، وحين تدار الحياة بهذه العقلية يصبح وجود جزيرة إبستين أمرا طبيعيا بل حتميا. المشكلة ليست في إبستين وحده بل في من يقفون خلفه، التركيز على إبستين وحده خداع متعمد، فهو ليس سوى واجهة أو سمسار أو حلقة في سلسلة طويلة من النفوذ، من كانوا معه هم نخبة سياسية ورجال أعمال وإعلاميون وشخصيات نافذة وشبكات حماية وجنود وحراس ولوجستيون، هؤلاء ليسوا خارج النظام القذر، بل هم النظام نفسه، وهم أنفسهم من قادوا الحروب وبرروا القصف وسوّقوا الاحتلال وشرعنوا القتل باسم الديمقراطية، وهم من تحدثوا عن حقوق الإنسان بينما كانوا يدفنون أطفال الشرق الأوسط تحت الركام، فأي عاقل يتصور أن من قاد مجازر جماعية سيتردد عن انتهاك طفل في جزيرة معزولة؟!

الغرب يتحدث عن حقوق الطفل وحقوق المرأة وأخلاقيات الإعلام وحرية الإنسان لكن الواقع يقول هذه ليست قيما بل أدوات سياسية، جعجعات إعلامية وشعارات مغلفة بالعسل والسم الزعاف داخلها، هذه القيم تُرفع لخداع الشعوب، وتستخدم حين تخدم مصالحهم وتداس حين تعيق مشاريعهم. لو كانت حقوق الطفل قيمة حقيقية عندهم لما احترقت مدارس غزة، ولو كانت حقوق المرأة مبدأ أخلاقيا لما اغتصبت نساء العراق في السجون، ولو كانت الكرامة الإنسانية مقدسة لما أقيمت معتقلات مثل غوانتنامو وأبو غريب، لكن الحقيقة الواضحة اليوم أن الثروة مع السياسة مع الإعلام مع النفوذ تساوي حصانة فوق القانون، حين تجتمع هذه العناصر يُشترى الصمت وتوجّه التهم ويغسل المجرم ويشيطن البريء، وهكذا يصبح تجاوز القانون والأخلاق ممكنا بل سهلا.

نظريات التوقيت وربط التسريبات بأحداث دولية أو إقليمية كلها تفاصيل ثانوية. الأهم أن ورقة التوت سقطت أمام شعوب الغرب أنفسهم وأمام المؤمنين بعقيدة فصل الدين عن الحياة وأمام أبناء جلدتنا المخدوعين ببريق الحضارة الغربية.

انكشفت حقيقة نظام لا تحكمه القيم بل المصالح، ولا تضبطه الأخلاق بل القوة، ولا يحمي الإنسان بل يستثمر فيه.

الجرائم ليست نتيجة انحرافات فردية بل نتيجة عقيدة تفصل الدين عن الحياة، وتعزل الوحي عن السياسة، وتقصي شرع الخالق عن الحكم وتجعل الإنسان مشرعا لنفسه. والإنسان حين يشرّع لنفسه يشرّع على مقاس شهوته، يحلل ما ينفعه ويحرم ما يضر مصالحه، فكيف ننتظر من نظام كهذا أن يحمي الإنسان.

الخلاصة، إن جزيرة إبستين ليست فضيحة بل اعتراف صريح بأن هذا النظام فاشل أخلاقيا، ساقط إنسانيا، مفلس قيميا، مجرم تاريخيا، وخطير وجوديا على البشرية، وكل من لا يرى ذلك اليوم إما أنه أعمته الدعاية الصاخبة، أو مستفيد من الجريمة، أو خائف من الحقيقة، ومن هنا فإن هذا النظام وهذه المنظومة الفاسدة الحاكمة وهذه الحضارة المنحرفة فطريا لا يمكن إصلاحها من داخلها، بل يجب أن تتغير من جذورها تغييرا جذريا شاملا يستأصل أصل الفساد ويقتلع أساس الانحراف ولا يترك له مجالا للبقاء أو الترميم، لأن الباطل لا يصلح بالباطل ولا يعالج الفساد بأدوات الفساد وإنما يعالج بالحق ويزال الظلم بالعدل لإقصاء الجاهلية وتحكيم الإسلام.

وهنا تتوجه الأمة الإسلامية إلى دورها الحقيقي ودورها التاريخي الذي تخلفت عنه طويلا وهو حمل رسالة التغيير إلى العالم كله، ليس باعتبارها شعارات أخلاقية مجردة بل باعتبارها نظاما كاملا للحياة والسياسة والاقتصاد والاجتماع والعلاقات الدولية، فالمسلمون ليسوا مجرد جماعة دينية معزولة، بل هم حملة رسالة عالمية أرسل بها سيد البشر محمد ﷺ ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ومن عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، وإن هذا التغيير لا يكون عبر إصلاح جزئي ولا عبر ترقيع سياسي ولا عبر مساومات مع أنظمة الفساد، بل يكون عبر عمل فكري سياسي مبدئي منظم يعيد للإسلام مكانته كمرجعية وحيدة للحياة ويعيد للأمة دورها القيادي في العالم ويعيد للإنسان كرامته المسلوبة في ظل حضارة المادة والمتعة والنفوذ، وهذه هي معركة الوعي ومعركة المصير ومعركة الأمة مع نظام عالمي فاسد لا يصلح ولا يستحق البقاء ■

تحطمت أصنام الديمقراطية بأيدي صانعيها

يا جيوش المسلمين: لقد انهار الخطاب الغربي، وتحطمت أصنام الديمقراطية والقانون الدولي بأيدي صانعيها، لقد اعترفوا أنه خرافة، واعترفوا أنه أداة استعمارية، فلماذا لا يزال حكامنا يتسابقون إلى مؤتمراتهم؟ ولماذا يطلب علماؤنا العدل في محاكمهم؟ ولماذا نطمئن إلى نظام صُمم لإفنائنا؟ إلى متى تخدعون أنفسكم؟ إن الغرب في حالة تصدع، ومعسكره منقسم، كاشفاً هشاشة فكرٍ يقوم على المصلحة لا الحق. والبديل ليس ترميم هذا النظام الميت، ولا البحث عن مقعد أعدل على مائدة قمارهم، بل النظام الذي لا يفرق بين قوي وضعيف، ولا بين غني وفقير. والبديل هو نظام الخالق، الخلافة على منهاج النبوة، نظام تُطبق فيه الشريعة لا بوصفها خرافة نافعة، بل بصفتها وحياً ربانياً للناس كافة. آن الأوان لرفض أوهام الغرب وقوانينه المتهالكة. إن فجر الحق يقترب، وزيف نظامهم إلى زوال، لأن الباطل حتما زائل. ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾.

يا جيوش المسلمين: أزيحوا عن أعناقكم سلاسل الحكام الخونة الذين يحرسون هذا النظام الجائر. إن أمتكم تنتظر نصرتكم لإقامة الخلافة، ليشهد العالم النظام القائم على القواعد الحقيقية، النظام الذي يحكم بكتاب الله وسنة رسوله. لقد انتهى زمن الأوهام، وسقطت الأقنعة عن رواية الغرب، فالتحقوا بنداء حزب التحرير، الطليعة الحاملة للدعوة لإحياء الأمة وهدم هياكل الظلم.

ما هي مشكلة العالم اليوم؟

بقلم: الأستاذ محمد عبد الملك – ولاية اليمن

إن الله خلق البشر وتكفل بأرزاقهم وأقواتهم منذ آدم عليه السلام حتى قيام الساعة، قال تعالى: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَاداً ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۞ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ﴾ فأودع لهم خيرات وثروات في باطن الأرض وظاهرها وفي البحار والمحيطات وسخرها لهم فقال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾، وهدى الإنسان إلى التوصل إليها واستخراجها من باطن الأرض بوسائل وأساليب ألهمه إليها ووفقه لها وما كان له ذلك لولا عون الله وتوفيقه.

ومن عدل الله ورحمته ورعايته لعباده أن أنزل إليهم كتابا جاءهم به رسول اختاره منهم يكون حجة عليهم يبين لهم كتاب ربهم ويشرحه لهم والذي يزخر في طياته بنظام إسلامي اقتصادي فريد يكفل توزيع تلك الثروات والخيرات التي امتن الله بها على عباده فتصل إلى كل فرد في مشارق الأرض ومغاربها فلا يبقى جائع إلا ووصله خيرها ولا فقير إلا لامس ريعها ولا مسكين إلا وجاءه نصيبه منها، فهو سبحانه الذي خلق الخلق وأقواتهم وهو الذي أنزل ما يقسمه بينهم القائل في محكم كتابه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

إن مشكلة البشرية أو العالم اليوم ليست في الثروات فهي موجودة وبكثرة، إنما تكمن المشكلة في الناس الذين شذوا عن منهج الله ونظامه الذي جاءهم به واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا وأضلوا حين شرعوا نظاما وضعياً ابتكرته عقولهم القاصرة التي ابتعدت عن نور الوحي فاتبعت الهوى وانقادت للغرائز فكان هذا النظام الرأسمالي الوليد الذي فصل الدين عن الحياة مصدر كل شر في الأرض، اكتوى بنار أفكاره العالم، بل تأثرت من غيه وفساده الحيوانات والطيور وسام الناس سوء العذاب وخاصة المسلمين الذين فقدوا مصدر عزتهم حين أسقطت الخلافة العثمانية التي كانت تحميهم وتجمعهم، واتبعوا يهود والنصارى شبرا بشبر وذراعا بذراع فاستبدلوا بما في أيديهم من خير الذي هو أدنى، استبدلوا بشريعة الله وبنظام الإسلام نظاما ديمقراطيا رأسماليا انتشر في ظل حكمه الفقر والجوع والظلم والهجرة والفساد والاقتتال والاستعمار فأهلك الحرث والنسل بل جاء بالشقاء والبؤس والحروب والخراب والدمار وخاصة بلاد المسلمين وهذا عائد إلى عدة أسباب منها:

١- الدولار الذي أنتجته اتفاقية بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية والتي تمكنت بها أمريكا من وضع أسس سيطرتها النقدية والاقتصادية على العالم بتقديمها الدولار كعملة صعبة تم ربطه بالذهب في بادئ الأمر (الأونصة من الذهب يقابلها ٣٥ دولاراً) ثم ربطت بقية العملات بالدولار، ما جعل دول العالم تحتفظ بالدولار في بنوكها كغطاء احتياطي حتى ١٩٧١م حين خرج نيكسون وأعلن فصل الدولار عن الذهب وكانت هذه أكبر خدعة تجرعها العالم ومنذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا وأمريكا تنهب العالم بورقة الدولار فتسحب أموال الناس من خزائنهم وجيوبهم بشكل مستمر.

٢- المؤسسات المالية والعالمية وعلى رأسها صندوق النقد والبنك الدوليان اللذان ربطا اقتصاد العالم وخاصة اقتصاد بلاد المسلمين باقتصاد الدول الكبرى من خلال القروض الربوية التي تغرق البلدان بدوامة الديون وتجعل منها فريسة في يد أعدائها فتفرض عليها شروط مقابل القروض التي تمنحها فيتم التوغل في الدول المقترضة ومعرفة مداخلها ومخارجها وتعمل على فرض إصلاحات مالية لتلك الدول بحجة الإصلاح الاقتصادي والتي هي في حقيقة الأمر معاول لهدم الاقتصاد وتخريب البلاد من خلال تعويم العملة وزيادة الضرائب وحرية التجارة ورفع الدعم عن السلع والخدمات، والتي تؤدي إلى التبعية التامة للدول الكبرى فيحدث ركود اقتصادي للبلاد وتضخم العملة المحلية وتدهور الأوضاع الإنسانية وزيادة الفقر والغلاء فيزداد عناء الناس وتكثر الجباية من الدولة وتقل الرعاية.

٣- إلغاء الملكية العامة وحصر الملكية بين ملكية فردية وملكية الدولة، وفي الوقت نفسه يطلق المبدأ الرأسمالي العنان لحرية التملك التي جعلت أصحاب رؤوس الأموال يمتلكون الموارد والملكيات العامة فتزداد ثروة الفئة الغنية وتتركز في أيديهم الأموال بينما يزداد بقية الناس فقراً، إضافة إلى أن الملكيات العامة تمثل جوهر الصراع المحموم الذي يدور بين الدول الكبرى الاستعمارية التي تسعى إلى نهب الثروات وخاصة في بلاد المسلمين متخذة لذلك مسميات عدة كالشراكة الاقتصادية أو التعاون الاقتصادي وغيرها من المسميات، أما الشعوب فتبقى مغلوبة على أمرها لا يحصل إلا بقدر ما تكد به يده ويعرق به جبينه.

هذا هو مستنقع الرأسمالية الذي يرزح تحت نيره هذا العالم وخاصة بلاد المسلمين والذي صارت الحياة في ظله قطعة من نار.

لذا يجب على المسلمين أن يعملوا جاهدين على اقتلاع هذا النظام واستبدال نظام الإسلام الذي جاء رحمة للعالمين به والذي يحل كل المشاكل الاقتصادية ويقضي على كل الصعوبات فيوزع الثروة بأحكام شرعية يجعل فيأها يصل إلى كل فرد ويمنع تركزها بأيدي حفنة من البشر تتحكم بمصائر الناس ويعيد الملكية العامة إلى وضعها الصحيح كما قال رسول الله ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ» فتشرف الدولة عليها فيلتمس خيرها كل الناس من خلال الخدمات التي تقدم لهم وتعمل الدولة على قطع كل يد آثمة تمتد إليها.

كما أن موقف الإسلام من الربا واضح، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ فحرمه تحريما قاطعاً واستأصله من جذوره إذ حرام التعامل مع المؤسسات الدولية التي تتولى كبره وتنشره في كل بقاع العالم.

أما نظام النقد الإسلامي فينفك عن الدولار جملة وتفصيلا ويقوم على قاعدة الذهب والفضة الذي تستقر به الأسعار وتحفظ به أموال الناس.

وخير شاهد ودليل على خير الإسلام وعدله ورحمته بالناس ما كانت عليه الأمة في ظل الخلافة؛ ففي زمن عمر بن عبد العزيز امتلأت خزينة الدولة بالمال وعم الرخاء بلاد المسلمين ونادى منادي الخلافة من كان عليه دين أو يريد الزواج فليقصد بيت مال المسلمين ونثرت الحبوب على قمم الجبال حتى لا يقال جاع طير في بلاد المسلمين، مع أن ثرواتهم آنذاك لم تبلغ عشر معشار ما تزخر به اليوم.

فمشكلة العالم اليوم ليست قلة الثروات إنما ابتعادهم عن النظام الصحيح الذي ينظمها بينهم، إن أحكام الإسلام لن تطبقه الأنظمة العميلة التي خانت الله ورسوله والمؤمنين، إنما تطبقه دولة الخلافة الراشدة الثانية التي يعمل حزب التحرير لإقامتها ليل نهار، فأين أنصار اليوم ليمكنوه من إقامتها فينالوا خير الدنيا والآخرة؟! ■

إحكام يهود قبضتهم على الضفة الغربية سياسة تهجير ممنهجة

بقلم: الأستاذ عبد الله النبالي

لم تعد أراضي الضفة الغربية تستباح خفية، بل صارت تنهب علناً، وعلى مرأى من العالم، وبصمت ثقيل من أمة يفترض أن تكون شاهدة على الناس، لا شاهدة على ذبح نفسها.

اليوم، يشد كيان يهود الخناق أكثر فأكثر على أهل الضفة الغربية فيهدم بيوتهم، ويسلب أرضهم، ويمحو هويتهم، ويطوق مدنهم وقراهم كي تختنق.

وهذا المشهد ليس مفاجئاً، بل هو حلقة جديدة في مسلسل طويل من اقتلاع أهل فلسطين من أرضهم، ومن نزع الروح من المكان، وتحويل التاريخ إلى ركام.

لذلك ما يقوم به كيان يهود اليوم ليس تصعيداً أمنياً عابراً، بل هو انتقال إلى مرحلة (قانونية-إدارية) من مشروع تهجير أهل الضفة الغربية.

فمصادقة المجلس الوزاري المصغّر في كيان يهود على قرارات تُسرّع الاستيطان في الضفة، ورفع القيود أمام بيع أملاك فلسطينية ليهود، والسماح بالهدم داخل مناطق سيطرة السلطة الفلسطينية، ونقل صلاحيات التخطيط في الخليل ومحيط الحرم الإبراهيمي وبيت لحم إلى كيان يهود، تعني عملياً تفكيك ما تبقّى من أي وجود يفترض أن له مساحة ولو بسيطة من الاستقلال، وتحويل السلطة الفلسطينية إلى غطاء إداري بلا سيادة، تمهيداً لفرض واقع ديموغرافي جديد.

وهذه القرارات لا تستهدف الأرض فقط، بل تستهدف صاحبها للتضييق عليه وإجباره على الرحيل البطيء؛ فحين يهدم بيته، وتصادر أرضه، ويضيَّق عليه في التخطيط والبناء، ثم يحاصر اقتصادياً، يصبح البقاء عبئاً وجودياً ثقيلا عليه. هنا يتحول التهجير من صورة طرد مباشر إلى سياسة خنق تدريجي.

وفي الخليل، حيث يقع المسجد الإبراهيمي، يقوم كيان يهود بتكريس سيطرته عبر التخطيط والبناء والاستيطان، ليس كإجراء تنظيمي للمكان، بل كخطوة سيادية تمسّ جوهر الصراع على المكان ومصادرته.

وفي بيت لحم، التي يحاصرها بالمستوطنات والحواجز، ويستكمل سياسة فصلها عن عمقها، لتتحول إلى منطقة منزوعة الامتداد والحياة الطبيعية.

وفي القرى الممتدة على سفوح الضفة، يغلق كيان يهود الطرق، ويحاصر القلوب، ويريد لأهلها أن يعتادوا القهر كما اعتادوا استنشاق الهواء.

فما يقوم به كيان يهود ليس مجرد قرارات إدارية أو ترتيبات أمنية، بل هو مشروع اقتلاعٍ شامل: اقتلاع أرض، واقتلاع ذاكرة، واقتلاع حقّ، واقتلاع أمل. هو مشروع يريد أن يقول لأهل فلسطين: إمّا أن ترحلوا، أو أن تعيشوا غرباء على أرضكم، بلا ظلّ، بلا سقف، بلا أفق.

وفي مقابل هذا المشروع الخطير، لا يقف أهل فلسطين أمام الاحتلال فقط، بل يُضيَّق عليهم داخلياً على يد سلطة لا ترى في قضية فلسطين إلا مشروعاً استثماريا لملء حسابات رجالاتها في البنوك، فبالرغم مما يتعرض له أهل فلسطين في آخر عامين من حرب على قطاع غزة وتضييق على الضفة الغربية، ها هي ترهق الناس بجباية الأموال والضرائب في ظل غياب سيادة حقيقية أو قدرة على الحماية، وتضيق عليهم معيشتهم دون أدنى تفكير في مواجهة المشروع الاستيطاني.

بهذا المعنى، يصبح الضغط على أهل فلسطين ضغطاً مزدوجاً: احتلال ينهب أرضهم ومقدساتهم، وسلطة تنهب أموالهم بالجمارك والضرائب والرشاوى والإتاوات.

وبذلك يصبح المشهد العام واضحا، نحن أمام سياسة تفريغ سكاني منظّم، تدار عبر التخطيط والاقتصاد، وليس بالدبابة وحدها. والهدف ليس إدارة الضفة الغربية، بل تغيير هويتها البشرية وإفراغها من أهلها، ودفعهم إلى الرحيل أو الانكفاء في كانتونات خانقة بلا أفق.

في النهاية، ما يقوم به كيان يهود في الضفة الغربية ليس هو حدثاً محلياً معزولاً، بل حلقة في مشروع طويل من الاحتلال والتوسع على حساب أراضي المسلمين بل على أرض مباركة تحتضن قبلتهم الأولى ومسرى نبيهم ﷺ.

ومواجهة هذا المشروع لا تكون بردود الفعل الخطابية، بل بفهم دقيق لطبيعة المشروع، وبإعادة بناء وعي الأمة حتى تدرك أن المعركة ليست على بيت هنا أو طريق هناك، بل على أرض روى ثراها دماء الصحابة الكرام وكانت وما زالت آية مسطرة في القرآن الكريم، فمتى أدركت الأمة ذلك لا يبقى احتلال ولا استيطان، وعندها تحرر الأرض وتكون عقرا لدار الإسلام ■

تتمة: حزب التحرير حزب مبدئي يسير سوياً على صراط مستقيم لا تنقصه أفكار ولا تُعييه الأعمال

التحرير فهو حزب مبدئي يستقي فكرته وطريقته من الشريعة الغراء، ويختار لها الأساليب والوسائل التي تتوافق مع رقي الفكرة وجديتها، تماما كما كان رسول الله ﷺ في دعوته التي تتوجت بإقامة دولة الإسلام الأولى في المدينة المنورة.

والأفكار التي نعمل على نشرها وتحويلها إلى قناعات لدى الأمة الإسلامية كثيرة بالكاد نستطيع أن نعمل عليها بالأعمال والنشاطات اللازمة لنشرها في ظل العمل الدؤوب من الحكام الخونة وأذنابهم وحركاتهم وكتابهم ووسطهم السياسي ومن خلفهم الاستعمار للصد عن سبيل الله والوقوف في وجه دعوة الحزب التي يرون خطرها على عروش الحكام وأنظمة الضرار القائمة في البلاد الإسلامية.

فحزب التحرير بكل فخر يصل ليله بنهاره، ويواصل عمله عبر القارات الخمس من أجل استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، دون أن يقبل بأقل منها أو دونها، ودون أن يقبل بالارتماء في أحضان الأنظمة أو الاستعمار أو الاستعانة بهم أو الركون إليهم، وهو متمسك بفكرته وطريقته الشرعيتين، وكله أمل في أن ينصره الله كما نصر عبده ورسوله الصادق الأمين عليه الصلاة والسلام.

أما إنجازات حزب التحرير التي لم يرها الكاتب أو تجاهلها!، فيمكنه أن يراها في أعين الأنظمة التي ترتعد فرائصها من عمل الحزب وفكرته حتى جعلت مجرد الانتماء له أو تأييده جريمة يستحق عليها الشاب سنوات من السجن إن لم يكن العشرات كما في بعض الدول، أو يمكنه أن يسمعها من أفواه قادة الاستعمار وهم يحذرون من مشروع الخلافة الذي يرون الحزب على وشك إنجازه، وليس آخرها قبل أيام قليلة، مديرة الاستخبارات الوطنية الأمريكية تولسي غابارد، التي حذرت قائلة: "هناك تهديد لا نتحدث عنه بما يكفي.. أعظم تهديد قريب وبعيد المدى لحريتنا وأمننا.. إنه الأيديولوجيا الإسلاموية، لأنها تسعى إلى إنشاء خلافة عالمية تحكمنا هنا في أمريكا، وتهدّد الحضارة الغربية، من خلال الحكم بالشريعة، والحكم بما يسمّونه مبادئهم الإسلامية، وإذا فشلت في الامتثال سيستخدمون العنف أو أيّة وسيلة يرونها ضرورية لإسكاتنا"، أو يمكنه أن ينتظر حتى يفيق ذات يوم وقد رأى الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة قد أقيمت وزلزل نبأ إقامتها الأرض من تحت عروش الغرب الكافر المستعمر وعروش أذنابه وأعوانه، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: "إِنَّ اللهَ زَوَى لِي الأَرضَ فرأَيْتُ مَشارِقَها ومَغارِبَها فإنَّ أُمَّتي سيبلُغُ مُلْكُها ما زوَى لِي منها"، وقال عليه وآله الصلاة والسلام: "ليبلغَنَّ هذا الأمرُ ما بلغ الليلُ والنهارُ ولا يتركُ اللهُ بيتَ مدرٍ ولا وبرٍ إلا أدخله اللهُ هذا الدينَ بعزِّ عزيزٍ أو بذلِّ ذليلٍ عزًّا يعزُّ اللهُ به الإسلامَ وأهلَه وذلًّا يذلُّ اللهُ به الكفرَ"

وقال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْناً يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئاً وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ■

تتمة كلمة العدد: آسيا الوسطى وآفة القروض

تعمل الدول الغربية وفق مبدأ "خُذ ثم اطلب والتزم بالشروط"، فتُمرِّر القروض بدهاء وحسابات دقيقة، وتستخدمها أداة لفرض نفوذها السياسي والاقتصادي وتوسيع دائرة تأثيرها. وفي الوقت نفسه، تسعى لتقليص نفوذ روسيا في المنطقة، عبر آلية القروض المشروطة والارتباطات المالية والاقتصادية التي تجعل الدول المدينة خاضعة لإرادتها ومقيّدة بشروطها وسياساتها.

وعلى خلاف الدول الغربية، فإن الصين لا تفرض عند تقديم القروض ذلك الكمّ من الشروط السياسية والإجرائية، ولا ترسل مراقبين أو خبراء لمتابعة كيفية إنفاق الأموال. فهي تدرك جيداً أن قادة تلك الدول سيقومون بنهب هذه القروض، وأنهم لن يوجّهوها إلى إنشاء مصانع أو مشاريع إنتاجية، كما تعلم مسبقاً أن الدولة لن تكون قادرة على سداد ديونها في موعدها. وتقوم الصين بتقديم القروض بسهولة وسرعة كبيرتين، لكنها، عندما يحين موعد السداد، لا تقبل التأجيل أو التساهل، بل تمارس ضغطاً شديداً وحازماً. فإذا عجزت الدولة عن السداد، تقوم الصين بالاستيلاء على الأراضي والسيطرة على المناجم والثروات الطبيعية، وتحوّلها إلى ممتلكاتٍ خالصة لها تعويضاً عن الديون غير المسدَّدة.

وبسبب سهولة الحصول على القروض الصينية دون رقابة أو شروط واضحة، بدأ قادة الدول يتنافسون فيما بينهم على الاقتراض من الصين، واضعين الدولة وشعوبها ومستقبلها على طاولة المقامرة. وفي عام ٢٠٢٥م، أصبحت الصين أكبر دولة مانحة للقروض لآسيا الوسطى.

ولا تكتفي الصين بتقديم القروض فحسب، بل تُرفقها أيضاً بإرسال فرق عملها وخبرائها وعمّالها إلى المنطقة. بل وصل الأمر إلى أن أوزبيكستان قامت بمصادرة أراض زراعية من فلاحيها وسلّمتها إلى مزارعين صينيين.

وفي الوقت الراهن، تدفّق عشرات الآلاف من الصينيين إلى قرغيزستان، حيث استقرّوا في المناجم، ومشاريع الطرق، ومشاريع الإسكان. كما قامت كازاخستان وأوزبيكستان بإقامة علاقات دخول مباشر دون تأشيرة، الأمر الذي سهل التدفق البشري والاقتصادي الصيني. وأصبح المشهد اليوم أن الصينيين يتمدّدون في كل مكان، وفي كل قطاع، وفي جميع دول آسيا الوسطى، حتى بات حضورهم واضحاً في كل خطوة وكل مجال.

ديون آسيا الوسطى الخارجية بحسب تقديرات ٢٠٢٥-٢٠٢٦: كازاخستان ١٧٢ مليار دولار، أوزبيكستان ٧٧ مليار دولار، قرغيزستان ١٢ مليار دولار، طاجيكستان ٧ مليارات دولار، تركمانستان حوالي ٥ مليارات دولار؛ ما يجعل الإجمالي التقريبي ٢٧٣ مليار دولار.

يُلاحظ أنّ الديون في كازاخستان وأوزبيكستان تتزايد بسرعة. بينما قرغيزستان وطاجيكستان لديهما ديون أقل، لكن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة.

تنظر الدول مانحة القروض لآسيا الوسطى بوصفها منطقة واحدة متكاملة وفرصة اقتصادية شاملة، وليس كأنها دول منفصلة أو كيانات متفرقة. فهي تمنح القروض لجميع الدول في الوقت ذاته، دون استثناء أحد، مستغلة بذلك الوضع الاقتصادي المتكامل للمنطقة لتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي على نطاق أوسع.

يا مسلمي آسيا الوسطى، إنّ أرضكم واحدة، وإنّ بلدكم واحد، فاجتمعوا ولا تفرقوا بينكم. إنّ ترابكم غني بالذهب، وأراضيكم خصبة، وكنوزكم الطبيعية قادرة على جعل مئات الدول مزدهرة وغنية. أنتم لا تحتاجون إلى الديون الخارجية، بل إنّ الدول الكبرى كلها بحاجة إليكم. إنهم، عبر حكام ضعفاء وعملائهم المحليين، يسعون إلى فرض الديمقراطية كما يريدون، وإجباركم على قبول حقوق الإنسان التي يضعونها، وتوجيه أموالكم إلى قطاعات لا تجلب أي منفعة حقيقية، مع تقديم قروض صغيرة لا تساوي شيئاً، ليجعلوكم أذلاء ومنفصلين عن دينكم.

لا تصدقوهم، ولا تخدعوا أنفسكم. إنّ قوتكم وإسلامكم تكمن في إعادة بناء قائد رشيد يطبق أحكام الشريعة في دولته الحقيقية، ويحمي أرضكم، دينكم، ومستقبلكم ■

سقوط مبنى ثانٍ في طرابلس الشام جريمة موصوفة وليس مجرد حادث مؤسف!

قال بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية لبنان: إن وقوع مبنى ثانٍ في طرابلس، بعد الحادث الذي سبقه في القبة بأيام معدودة، لا يمكن وصفه فقط بكونه "حادثاً مؤسفاً" بل هو جريمة إهمال موصوفة!

وأكد البيان أن: المسؤولية تقع على السلطة بكل أركانها، وعلى حيتان المال من أبناء المدينة أنفسهم: ميقاتي، الصفدي، كرامي، كبارة، وغيرهم، الذين راكموا الثروات وتركوا أهل طرابلس يعيشون تحت "سقوف الموت" تسقط على رؤوسهم في أية لحظة. هؤلاء اهتموا بمصالحهم الشخصية والسياسية والانتخابية على حساب حياة الناس وكرامتهم! وأضاف: طرابلس ليست مدينةً تستجدي ولا تشحذ ولا تعيش على الشفقة. طرابلس مدينةٌ غنيةٌ بإمكانياتها وبأهلها، لكنها منهوبةٌ ومهملةٌ عمداً. وتابع: لقد كثرت الوعود بعد مقتل العديد تحت الانهيار الأول في منطقة القبة، وكثرت الاجتماعات، ولكن ثبت أنها وعودٌ مخادعةٌ لتمرير الوقت، واجتماعاتٌ إعلاميةٌ مُضلِّلةٌ لتهدئة الناس، وسرعان ما تناسوا أهل طرابلس، وبعد انهيار اليوم في منطقة التبانة عادت التصريحات والوعود والاجتماعات! قال رسول الله ﷺ: «لا يُلْدَغُ المؤمِنُ من جُحْرٍ وَاحِدٍ مَرَّتيْنِ»، فكم لُدغنا من هذه السلطة ومن السياسيين؟! وخلص البيان إلى أنه: صار الواجب على كل المخلصين من أبناء المدينة اتخاذ خطوات عملية تجاه مَن هذا حالُه، والمطالبة بالعزل والمحاسبة الشديدة لكل من يثبت تخاذله أو مماطلته في إيجاد الحلول من أرباب السلطة ومن يمثلها.

اليوم هو الأنسب لأن نقدم الإسلام إلى العالم بديلا عن النظام الرأسمالي العفن

إن التضخم الذي يلتهم العملة اليوم، يلتهم في الحقيقة الثقة والشرعية من جذورهما. وحين تعجز الأنظمة عن ترميم (العقد الاجتماعي) المنهار، تبحث غريزياً عن بدائل أقل كلفة على المدى القصير، وأكثر تدميراً على المدى البعيد.

إن الحرب ليست خياراً عقلانياً، لكنها كثيراً ما كانت الملاذ الأخير للهروب من مواجهة الانهيار الداخلي. إنها ليست حدثاً مفاجئاً، بل مسار بطيء حين تُدار الأزمات بدل حلها، وحين تُقدَّم المصالح ورأس المال على الإنسان والاستقرار.

لذلك، فإن اليوم هو أنسب الأيام لأن نقدم للعالم مشروعا بديلا عن هذا النظام الرأسمالي العفن، فالعالم بحاجة إلى منهج رباني يكون فيه الاقتصاد خاضعاً للقيم، والمال أمانة، والإنسان غاية لا أداة. منهج يحرّم الربا والغرر والمضاربات الوهمية والاحتكار، ويجعل النقد ثابتاً (ذهباً وفضة)، والزكاة ركناً لا صدقة، ويحرّم الكنز حفاظاً على الدورة الاقتصادية، لكي لا يكون المال دولة بين الأغنياء فقط. إنه ليس حلاً سحرياً، بل إطار مبدئي متكامل، يتمثل في دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي وعدنا الله بها على لسان رسوله ﷺ، بشرط التغيير. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

ما يشهده العالم اليوم ليس فضائح أفراد بل انكشاف منظومة برمتها

لقد بات العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى في أمسّ الحاجة إلى حضارة تعيد للإنسان قيمته، وللجسد حرمته؛ حضارة لا ترى الإنسان آلة إنتاج، ولا جسداً للاستهلاك، ولا رقماً في السوق، بل كائناً مكرّماً له غايته ورسالته. حضارة لا بوصفها خطاباً وعظياً، ولا ذاكرة تاريخية، بل مشروعاً حضارياً متكاملاً يمزج بين الروح والمادة، ويوازن بين الحرية والمسؤولية، ويجعل القيم النبيلة شرطاً للتقدّم لا عائقاً أمامه. حضارة لا يكون فيها الإنسان "حيواناً متطوّراً"، بل مخلوقاً مكرّماً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾، حضارة لا يكون فيها الإنسان كائناً تائهاً بلا غاية، ولا عبداً لشهواته، بل صاحب إرادة كما أراده الله أن يكون: خليفة في الأرض، مستخلفاً لا متسلّطاً.

إن العالم الذي أرهقته الازدواجية، وفضحته تناقضات قادته، واختنق تحت وطأة حضارة استهلاكية بلا روح، بحاجة إلى نموذج يعيد التوازن؛ نموذج لا يرفع شعار الحرية ليبرّر الانحلال، ولا يرفع شعار القيم ليُكرّس الاستبداد. فالحضارة الإسلامية ليست مشروع هيمنة، بل مشروع إنقاذ للإنسان والمجتمع من التفكّك والضياع، وللسياسة من الانفصال عن الأخلاق. وحين تُحفَظ كرامة الإنسان، وتُضبط الشهوة بالقيم، وتُربط السلطة بالأمانة، حينها فقط يمكن أن نتحدّث عن حضارة.

روسيا بعد الحرب الطويلة
دولة مُستنزَفة أم أكثر خطورة؟

بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم

أعادت الحرب الروسية الأوكرانية طرح سؤالٍ جوهري في العلاقات الدولية: هل أصبحت روسيا، بعد مواجهة عسكرية طويلة، دولةً منهكة تآكلت قدراتها، أم أنها باتت أكثر خطورة بعدما كسرت محرمات النظام الدولي؟

ثمّة من يرى أن روسيا تخرج من هذه الحرب مثقلة بالخسائر، تعاني إنهاكاً بنيوياً يحد من قدرتها على الفعل الدولي. في المقابل، يعتبر آخرون أن الحرب أعادت صياغتها كقوة أكثر صلابة وخطورة، وأقل التزاماً بقواعد النظام الدولي، وأكثر استعداداً للمغامرة والتصعيد. ولفهم هذا الجدل، لا بد من التوقف عند التحولات العميقة التي أصابت أدوات القوة الروسية، وموازنة ما خسرته بما ربحته في ميزان الصراع الدولي.

أولاً: ما الذي خسرته روسيا حتى اليوم؟

- الاستنزاف العسكري: خسائر بشرية ومادية ضخمة، واستهلاك واسع للمخزون العسكري التقليدي، مع اعتماد متزايد على صناعات عسكرية تعمل تحت ضغط العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

- الضغط الاقتصادي العام: ناتج عن عقوبات غير مسبوقة استهدفت النظام المصرفي وقطاع الطاقة، ما أدى إلى خروج استثمارات غربية كبرى، وأضعف القدرة على النمو طويل الأمد.

- التراجع في المكانة السياسية النسبية: نتيجة انحسار نفوذها في أوروبا الشرقية، وتوسع حلف الناتو بدل انكماشه، وتحول علاقتها مع أوروبا من أدوات الجاذبية السياسية والقوة الناعمة إلى الاعتماد شبه الكامل على القوة الخشنة.

ثانياً: لماذا تبدو روسيا رغم ذلك أكثر قابلية للمغامرة؟

على الرغم من الاستنزاف، تمتلك روسيا عناصر تجعلها لاعباً أكثر استعداداً للمخاطرة، وذلك لعدة أسباب:

- التحرر من القيود الأخلاقية والقانونية: أصبحت روسيا أقل اكتراثاً بالنظام الليبرالي، وأقل خضوعاً لمنطق المحاسبة الدولية، كما ظهر في سوريا وفي تجاوزاتها داخل الأراضي الأوكرانية، ما شجعها على توسيع قوتها العسكرية وتعزيز حربها السيبرانية.

- تراكم خبرة قتالية طويلة النفس: ساعدت الحرب على إعادة تشكيل العقيدة العسكرية الروسية، ومنحتها خبرة ميدانية تفتقر إليها كثير من الجيوش الأوروبية.

- التحول من السعي للقيادة إلى التقويض: لم تعد روسيا تطمح إلى قيادة النظام الدولي، بل تعمل على تقويضه، انطلاقاً من قناعة بأن هذا النظام بات أقل قدرة على الهيمنة، وأكثر قابلية للإرباك، وهي مستعدة للتكيف مع أي انتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية أو حتى الفوضى.

- التوسع في ساحات بديلة: تتجلى خطورتها في قدرتها على التصعيد غير المباشر مع أوروبا، والانخراط في ساحات بديلة كأفريقيا، والشرق الأوسط، والقطب الشمالي.

ثالثاً: روسيا كقوة جريحة لكنها عنيدة:

روسيا اليوم ليست الاتحاد السوفيتي البائد، ولا الدولة المنهارة. إنها قوة جريحة لكنها عنيدة؛ فقدت جزءاً من قدرتها على السيطرة، لكنها ربحت استعداداً أعلى للمخاطرة. وفي عالم يتجه نحو "فوضى منظَّمة"، قد لا تكون أخطر القوى هي الأقوى، بل تلك التي لم يعد لديها ما تخسره.

وعليه، لا ينبغي النظر إلى روسيا كقوة صاعدة، بل كقوة تحاول منع تراجعها. فهي تمتلك السلاح والردع، وتسعى إلى توسيع مناطق نفوذ هشّة برضا الرعاة الإقليميين والدوليين. ورغم ضعفها الاقتصادي والتكنولوجي وتراجع التنمية البشرية بفعل العقوبات، تبقى العقلية الروسية عامل خطورة، وإن كانت محدودة الآفاق.

روسيا اليوم لاعب مزعج، وشريك تكتيكي لا قائداً استراتيجياً. فقوتها تكمن في قدرتها على منع الآخرين من تحقيق نصر كامل، لا في فرض نصر خاص بها، بينما يتمثل ضعفها في غياب مشروع عالمي يتجاوز منطق الصدام.

رابعاً: روسيا في عالم متعدد الأقطاب:

في عالم ما بعد الأزمات الكبرى المقبلة، قد لا تكون روسيا القوة التي تقود المستقبل، لكنها بلا شك إحدى القوى التي ستسهم في أي تسوية دولية قادمة.

ففي حال تحوّل النظام الدولي من الأحادية القطبية إلى التعددية، أو حتى إلى شكل فوضوي، فإن التعددية القائمة على توازن القوى لا على هيمنة مركز واحد تنسجم مع الرؤية الروسية منذ سقوط الاتحاد السوفيتي.

تعددية الأقطاب تقلل من قدرة الغرب على عزل روسيا أو فرض عقوبات خانقة عليها، ويعود السلاح النووي ليكون أداة مركزية لضمان المكانة الدولية. كما تجيد روسيا العمل عبر تحالفات غير مبدئية مع الصين وإيران والهند ودول أفريقية. وفي نظام كهذا، تزداد الحاجة إلى قوى قادرة على التوسط أو التعطيل، وروسيا بارعة في الأمرين.

لذلك، في نظام متعدد الأقطاب، ليست روسيا القطب الأقوى، لكنها قطب ضروري لا يمكن تجاوزه. فحظوظها لا تكمن في قيادة النظام الدولي، بل في منع تشكّل نظام معاد ومستقر ضدها، وفي المنافسة على المكانة والتأثير والتعطيل، في عالم يتجه إلى تعددية غير مكتملة أو فوضى مُدارة.

خامساً: هاجس الدولة الإسلامية في العقل الروسي:

الخوف الحقيقي لدى روسيا لا يتمثل في قوة عسكرية تقليدية، بل في احتمال قيام دولة إسلامية ذات طابع مبدئي عابر للحدود. فداخل روسيا ما بين ٢٠ و٢٥ مليون مسلم (في الشيشان، وداغستان، وإنغوشيا، وتتارستان وغيرها)، وقد يمنح قيام مثل هذه الدولة شرعية رمزية لحركات إسلامية تطالب بالانضواء ضمن الكيان السياسي الناشئ.

كما تتخوف روسيا من جوار دولة لا تعترف بحدود الدولة القومية كما تفهمها، إذ لا تراها مجرد كيان سياسي جديد، بل نموذج شرعية بديلا قادرا على اختراق حدودها القومية، وإعادة إحياء أسئلة الهوية والولاء داخل فضائها الداخلي الهش.

من هنا، تفضّل روسيا دعم أنظمة سلطوية قابلة للضبط، على المجازفة بقيام دولة تستمد شرعيتها من خارج المنظومة القومية الحديثة. فمخاوف موسكو ليست مما قد تفعله هذه الدولة خارجياً، بقدر ما تخشاه من آثار قيامها داخلياً.

وعليه، فإن معركتها الحقيقية ليست مع الإسلام كدين، بل مع احتمال ولادة نظام سياسي لا تستطيع احتواءه أو التحكم به. وفي عالم تتآكل فيه الحدود، يبقى هذا الاحتمال هو الكابوس الاستراتيجي الأكبر في العقل الروسي.

ولهذا تُفهم حملات الاعتقال الواسعة ضد شباب حزب التحرير في مناطق مختلفة من روسيا، دون تمييز بين الرجال والنساء، إذ إن المواجهة هنا ليست أمنية فحسب، بل فكرية، تستهدف فكرة دولة تحمل مفهوم الأمة، ولا تؤمن بالحدود أو بالقانون الدولي القائم، وتسعى إلى إعادة المجد الإسلامي كما كان، أو كما بشّر به رسولنا الكريم ﷺ ■

الديمقراطية بين الوهم والحقيقة

بقلم: الأستاذ محمود الليثي*

في خضمّ الخطاب السياسي العالمي، تُقدَّم الديمقراطية بوصفها ذروة ما وصل إليه العقل الإنساني في تنظيم الحكم، وتُسوَّق على أنها الضامن الوحيد للحرية والعدالة وحقوق الإنسان. غير أن التمحيص الجاد يكشف أن هذه الصورة ليست سوى غلاف دعائي يخفي حقيقة مغايرة: فالديمقراطية ليست حقيقة مطبَّقة، ولا نظاماً قابلاً للتحقق كما يُروَّج، بل هي فكرة متناقضة في جوهرها، مستحيلة التحقيق عملياً، وتقوم على خداع الناس باسم "حكم الشعب" بينما الواقع يشهد بحكم رأس المال والنخب المتحكمة.

حقيقة الديمقراطية فكرة بلا واقع:

الديمقراطية في تعريفها الشائع تعني "حكم الشعب بالشعب ولأجل الشعب". غير أن هذا التعريف نفسه ينهار عند أول اختبار عملي. فالشعب بمجموعه لا يَحكم، ولا يُشرّع، ولا يُدير شؤون الدولة، بل الذي يحكم فعلياً هو نخبة معينة، تتداول السلطة فيما بينها عبر آليات انتخابية مضبوطة سلفاً بالقوانين والتمويل والتأثير الإعلامي. أمّا "إرادة الشعب" فتبقى شعاراً يُستدعى عند الحاجة ويُهمَل عند التعارض مع مصالح الأقوياء.

البرلمانات التي يُفترض أنها تمثل الناس، لا تملك في الواقع استقلالاً حقيقياً عن جماعات الضغط، والشركات العابرة للقارات، ومراكز النفوذ المالي. والتشريعات التي تُسنّ باسم الأغلبية كثيراً ما تأتي مناقضة لمصالحها المباشرة، وهو ما يفسّر اتساع الفجوة بين الحكّام والمحكومين في الدول التي تُوصَف بأنها ديمقراطية عريقة.

زيف الادعاء بالحرية والعدالة:

تزعم الديمقراطية أنها تكفل الحريات، لكن الواقع يُظهر أن هذه الحريات انتقائية، تُمنَح حين لا تمسّ مصالح النخبة الرأسمالية، وتُصادَر فور تهديدها.

أما العدالة، فإنها تُختزل في مساواة شكلية أمام القانون، بينما تُترك الفوارق الطبقية تتوحّش بلا رادع. فالديمقراطية لم تمنع تكدّس الثروة في أيدي قلّة، ولم تحُل دون إفقار الملايين، ولم توقف الحروب الاستعمارية التي تُشنّ باسم نشر الديمقراطية نفسها.

استحالة الديمقراطية من حيث المبدأ:

الديمقراطية مستحيلة التحقيق لأنها تقوم على تناقض بنيوي: فهي تزعم أن السيادة للشعب، لكنها في الوقت ذاته تُخضع هذا الشعب لدستور وقوانين فوق إرادته، وتقيّد اختياراته بسقف لا يجوز تجاوزه. كما أنها تفترض وعياً سياسياً متكافئاً لدى الجميع، بينما الواقع يشهد بتفاوت هائل في المعرفة والتأثير، ما يجعل القرار النهائي بيد من يملك المال والإعلام.

ثم إن جعل التشريع بيد البشر أغلبية كانت أو أقلية يفتح الباب للتقلّب والاضطراب؛ فما كان حقاً بالأمس يصبح جريمة اليوم، والعكس صحيح، وفق المصالح والظروف. وهذا ما يجعل القيم نفسها نسبية، بلا مرجعية ثابتة، وبلا معيار عدل مطلق.

الغرب نفسه يبحث عن البديل:

لم يعد نقد الديمقراطية حكراً على خصوم الغرب، بل أصبح جزءاً من النقاش الداخلي في مراكزه الفكرية. تتزايد الكتابات التي تتحدث عن أزمة الديمقراطية، وما بعد الديمقراطية، وتآكل الثقة بالمؤسسات. وتُطرح بدائل جزئية مثل حكم الخبراء، أو النماذج التكنوقراطية، أو تعزيز دور الشركات في الإدارة، وكلها اعتراف ضمني بفشل الفكرة الأصلية.

غير أن هذه البدائل لا تعالج جوهر المشكلة، لأنها تظل حبيسة الإطار الرأسمالي نفسه، وتبقي السيادة لغير الخالق، وتجعل الإنسان مشرّعاً من دون الله، فتنتقل الأزمة من شكل إلى آخر دون حل جذري.

البديل الحقيقي للرأسمالية:

على النقيض من ذلك، يقدّم الإسلام نظام حكم متكاملاً يقوم على مبدأ واضح: السيادة للشرع، والسلطان للأمة. فالتشريع ليس للبشر، بل لله سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾. وبهذا تُحسم مسألة المرجعية، ويُغلق باب العبث بالقيم والأحكام.

أما الأمة، فلها حق اختيار من يتولى تنفيذ هذا الشرع ورعاية شؤونها، ومحاسبته وعزله إذا خالف. وهذا يحقق مشاركة سياسية حقيقية، وليست شكلية، ضمن إطار ثابت من الأحكام العادلة.

دولة الخلافة الراشدة، نموذج عملي لا خيالي:

الخلافة ليست فكرة مستحيلة ولا حلما خياليا بعيد المنال، بل نظام حكم طُبِّق فعلياً، وشهد له التاريخ بالعدل والرعاية. ففيه كان الحاكم خادماً للأمة نائبا عنها في تطبيق الإسلام، خاضعاً للقضاء، يُحاسَب علناً، كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في أول خطبة له: "أطيعوني ما أطعتُ الله فيكم، فإن عصيتُه فلا طاعة لي عليكم". وفي هذا النظام، تُحفظ الحقوق ليس لأنها "مِنَح" من الدولة، بل لأنها أحكام شرعية واجبة النفاذ. ويُصان الإنسان لكونه مخلوقاً مكرّماً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾.

الفرق الجوهري بين البديلين:

الفرق بين الديمقراطية والإسلام ليس في الآليات فقط، بل في الفلسفة والأساس. فالديمقراطية تجعل الإنسان مشرّعاً، والإسلام يجعله عبداً لله مستخلفاً في الأرض. الديمقراطية تربط الحكم بالمصلحة المتغيرة، والإسلام يربطه بالحق الثابت. الديمقراطية تُنتج صراعاً دائماً على السلطة، والإسلام يضبط السلطة بأحكام ومسؤوليات تمنع الاستبداد والانفلات معاً.

إن الديمقراطية، بعد قرون من التجربة، أثبتت أنها وهمٌ لم يتحقق، وشعار يخفي واقعاً من الظلم والتناقض. والغرب نفسه بات يدرك مأزقها، لكنه يعجز عن الخروج من أزمته لأنه يرفض المرجعية الربانية. أما الإسلام، فإنه يقدّم البديل الحقيقي، ليس كنظرية مجردة، بل نظاماً متكاملاً للحكم، ويظل صالحاً لكل زمان ومكان. وفي العودة إليه خلاص البشرية من التيه، وتحقيق العدل الذي عجزت عنه أنظمة البشر.

يا أمة الإسلام من مشرقها إلى مغربها: لقد آن الأوان أن تُدركوا أن ما فُرض عليكم من أنظمة الحكم ليس إلا قيوداً كبلت طاقاتكم، ومزّقت وحدتكم، وجعلت ثرواتكم نهباً للأعداء. إن الديمقراطية التي قُدِّمت لكم كطريق للخلاص لم تكن إلا أداة لإدامة التبعية، وإبعادكم عن مشروعكم الحضاري الحقيقي. إن وحدتكم لا تكون إلا تحت راية واحدة، وقيادتكم لا تكون إلا بشرع واحد، ودولتكم التي تستعيد مكانتكم بين الأمم هي دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي توحّد ولا تفرّق، وتعدل ولا تظلم، وتقود ولا تُقاد.

يا أجناد الكنانة: يا من في أيديكم القوة والمنعة، يا من كنتم عبر التاريخ سياج الأمة وسيفها، إن مسؤوليتكم عظيمة، وأمانتكم جسيمة. أنتم من صلب هذه الأمة، وما يُراد بكم اليوم هو أن تكونوا درعاً لأنظمة فاشلة، وحارساً لمصالح لا تمتّ للإسلام ولا لمصر بصلة. إن نصرتكم الحقيقية ليست في حماية نظام أو دستور وضعي، بل في الانحياز لأمتكم، وتمكينها من استعادة سلطانها وقرارها، وإقامة حكم الإسلام الذي يرفع الظلم، ويحرر البلاد، ويجمع الأمة على الحق، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

لن يكبح جماحَ أمريكا إلا دولةُ الخلافة

أصدر المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية العراق بيانا صحفيا قال فيه: بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على مهزلة الانتخابات العراقية، تلك الانتخابات التي تغنى بها الساسة العراقيون وحشدوا لها الطائفية المقيتة، ووصفوها بـ(العرس الانتخابي)، فماذا كانت النتيجة؟

أولاً: أثبت الواقع أنَّ هذا العرس هو أكبر كذبة وخديعة للناس بأنَّها تمثل إرادتهم؛ لأنَّ القاصي والداني يعلم علم اليقين أنَّها كانت صفقة فاسدة لشراء الأصوات، والتلاعب بالمغفلين من الناس، وحتى بعد ظهور النتيجة تفاجأ بعض الناخبين بذهاب أصواتهم أدراج الرياح، كما حصل مع المرشح الفائز عن محافظة نينوى نجم الجبوري الذي جمع قرابة ٤٠ ألف صوت، حيث أصدرت الهيئة القضائية للانتخابات أمر استبعاده لشموله بقانون اجتثاث البعث.

ثانياً: استمرار التصارع والتناطح والتكادم بعد الانتخابات بين الكتل والتحالف الواحد على المناصب وما يسمى بالاستحقاقات الدستورية، وقد غدت الخلافات السياسية نمطاً دائماً، تُدار فيه الملفات الحساسة بمنطق الانتظار والمساومة، غير آبهين بما أوصلوا إليه الناس من ضنك العيش، وإدخالهم دائرة التيه والضياع.

ثالثاً: ما يزال البلد تحتله أمريكا ولا يُبرَم أمرٌ إلا بإرادتها وإذنها، وهذا واضح من خلال التهديدات الأمريكية على ترشيح نوري المالكي أو أي مرشح له ارتباط بالفصائل المسلحة الموالية لإيران، وهذا يثبت زيف ادعاء الطغمة السياسية بأنَّ العراق بلد مستقل أو دولة ذات سيادة.

رابعاً: بعد كل هذه التجارب الانتخابية المتكررة وعلى مدار ٢٣ سنة، والنتيجة تدهور البلد وضياعه وسوء حاله، وقد نخره الفساد نخراً، يثبت يقينا أن قضيتنا ليست تدوير هذه النفايات كل أربع سنين، وأن حل مشاكلنا ليس بتغيير الوجوه، بل لا بد من اقتلاع النظام الذي يفرخ كل هذه المشاكل، وينتج كل هذا الفساد.

كيف يكون التضامن الحق مع كشمير المحتلة

إن التضامن الحقيقي مع مسلمي كشمير يعني حشد جيوش المسلمين وخاصة جيش باكستان لتحريرها، وليس ما يكرره حكام باكستان عبر تصريحاتِهم الفارغة كل عامٍ لإحياء ذكرى يوم التضامن مع كشمير، حيث يستشهدون بقرارات مجلس الأمن الدولي، ويناشدون النظام الدولي أن يلتفت إلى انتهاكات الهند المتزايدة في كشمير المحتلة. وبينما ينشغلون بإرضاء ترامب وخيانة غزة، تحكم الهند قبضتها على كشمير المحتلة، وتمنع تدفق المياه إلى باكستان، وتدعم الفتن بين المسلمين، وتهدد بمهاجمة وضم آزاد كشمير المحرَّرة.

لقد أضاع نظام عاصم/ شهباز فرصةَ تحرير كشمير من الهند، يوم سحقت قوات باكستان الباسلة عدوانها على باكستان خلال حرب الأيام الأربعة في أيار/مايو ٢٠٢٥.

لذلك يجب على أهل باكستان رفض تصريحات حكامهم العملاء وحلولَهم، وأن يطالبوا بقوة بتعبئة الجيش لتحرير كشمير، وهو ما سيوجّه ضربة قاضية لهيمنة الهندوس في المنطقة.

كما أنه على المسلمين جميعاً العمل بجد لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي ستوحّد الأمة الإسلامية جمعاء، وتحرر كل شبرٍ من بلادها المحتلة. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾.